



دورة استثنائية جلسة عادية

محضر مداوالات مجلس جماعة سيدي إفني المنعقد خلال دورته الاستثنائية ليوم 16 دجنبر 2022

الورقة الحافظة

في يوم الجمعة 22 جمادى الاولى 1444 هـ الموافق 16 دجنبر 2022 على الساعة العاشرة صباحا ، عقد مجلس جماعة سيدي افني دورة استثنائية بقاعة المسيرة الخضراء، تحت رئاسة السيد عمر بوفيم النائب الاول لرئيس المجلس الجماعي ، وبحضور السيد فيصل ايت صالح القائد رئيس الملحقة الادارية حي للامريم وممثل السيد عامل اقليم سيدي افني، وكذا السادة :

- حميد المحندي : مدير المصالح لجماعة سيدي افني .
 - ابراهيم يعقوب : مكلف بقسم الشؤون الادارية والمالية والقانونية والثقافية بالجماعة
 - نور الدين الراجي : رئيس مصلحة المجالس المنتخبة والشرطة الادارية مكلف بقسم الجماعات الترابية بعمالة اقليم سيدي افني .
 - اروى احسان : مكلفة بقسم التعمير بعمالة اقليم سيدي افني
 - نور الدين الفضيلول : مكلف بقسم التعمير والاشغال والممتلكات
 - بوشتى النعموي : مكلف بمصلحة الدراسات التقنية والصفقات
 - حسان ادلشكر : عن مكتب التعمير
 - مبارك اركراك : رئيس مكتب الشؤون القانونية
 - محمد ناظيمي : رئيس مكتب الممتلكات
 - علي مازن : رئيس مكتب الشؤون الثقافية والرياضية والاجتماعية
 - عز الدين فراق : عن مكتب التدقيق الداخلي
 - محمد لبيب : رئيس مكتب شؤون المجلس
 - مينة فادس : عن مكتب شؤون المجلس
- كما حضر اشغال هاته الدورة ممثلو المصالح الخارجية السادة :

- مصطفى سعدي : المدير الجهوي للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب – قطاع الماء- كلميم
- سفيان بوحلقة : المدير الاقليمي للمكتب و.ك.م.ص.ش – قطاع الماء – سيدي افني
- حسن اخباش : رئيس مصلحة الاشغال بالمكتب و.ك.م.ص.ش – قطاع الماء –
- نادية داود : رئيسة وحدة الخدمات للمكتب و.ك.م.ص.ش – قطاع الماء .
- النجاة عاتق : ممثلة الوكالة الحضرية كلميم .

- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 28 عضوا.
 - عدد الأعضاء المزاولين لمهامهم : 28 عضوا.
 - عدد المناصب الشاغرة : 00 .
 - عدد الأعضاء الحاضرين : 20 عضوا، وهم السادة :
1. عمر بوفيم : النائب الأول للرئيس.
 2. احمد بوفاييم : النائب الثاني للرئيس
 3. رشيد زكي : النائب الرابع للرئيس.
 4. رقية بوعبيد : النائبة الخامسة للرئيس.
 5. احسان كاكا : النائبة السادسة للرئيس.
 6. بوبكر اشو : كاتب المجلس.
 7. مينة همام : رئيسة لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة.
 8. الزهرة العود : رئيسة اللجنة الثقافية والرياضية والاجتماعية والتنمية البشرية.
 9. عزيز بزايو : نائب رئيسة اللجنة الثقافية
 10. مولاي عبد الله الوجداني : رئيس لجنة التعمير والبيئة
 11. لحسن لكواس : نائب رئيس لجنة التعمير
 12. علي بابرياش : رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات.
 13. علي الرايس : نائب رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات
 14. عبد الرحمان الراجي : عضو المجلس
 15. كلثومة ابو المصالح : عضو المجلس
 16. محند لاشكر : عضو المجلس
 17. محمد ازركي : عضو المجلس
 18. اشواق الوادي : عضو المجلس
 19. عمار بهوش : عضو المجلس
 20. فتيحة بنران : عضو المجلس

➤ عدد الأعضاء الغائبين بعذر : 07 وهو السادة :

- 01- رشيد البطاح : رئيس المجلس .
- 02- محمد المزدوغي : النائب الثالث للرئيس.
- 03- ابراهيم البطاح : نائب كاتب المجلس.
- 04- ادريس اشنيض : نائب رئيسة اللجنة المالية.
- 05- محمد بابرياش : عضو المجلس

06 - مصطفى بيتاس : عضو المجلس .

07 - محمد بهوش : عضو المجلس .

➤ عدد الأعضاء الغائبين بدون عذر: **01** وهو السيد امبارك اجبابدي .
في البداية اوضح النائب الاول للرئيس السيد عمر بوفيم انه يتراس اشغال هاته الدورة طبقا لمقتضيات المادة 109 من القانون التنظيمي 113.14 ، وبناء على المادة 49 من النظام الداخلي للمجلس .

هذا، وبعد التأكد من اكتمال النصاب القانوني طبقا للمادة 42 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ، افتتح رئيس الجلسة السيد عمر بوفيم اشغال هاته الدورة مرحبا بالسادة الحاضرين وشكرهم على تلبية دعوة حضور اشغالها .

وطبقا للمادة **67** من القانون التنظيمي سالف الذكر التي تنص على انه يتعين على رئيس المجلس مسك سجل للحضور عند افتتاح كل دورة ، اعلن السيد رئيس الجلسة عن ان رئاسة المجلس قد توصلت باعذارات كل من السادة :

- رشيد البطاح : رئيس المجلس .
- محمد المزدوغي : النائب الثالث للرئيس.
- ابراهيم البطاح : نائب كاتب المجلس.
- ادريس اشنيص : نائب رئيسة اللجنة المالية.
- محمد بابرياش : عضو المجلس
- مصطفى بيتاس : عضو المجلس .
- محمد بهوش : عضو المجلس .

ووفقا للمادة **45** من النظام الداخلي للمجلس ، تم عرض اعتذارات المعنيين على انظار المجلس قصد الموافقة عليها او رفضها ، واسفرت هاته العملية على موافقة عموم المجلس عليها بإجماع الاعضاء الحاضرين .

كما تم تسجيل غياب واحد بدون عذر وهو السيد : مبارك اجبابدي .
وقبل عرض جدول اعمال هاته الدورة ، ابرز رئيس الجلسة ، ان رئاسة المجلس قد توصلت باقتراح اضافة نقطة من طرف السيد عامل الاقليم ، نظرا لطابعها الاستعجالي ، كما هو منصوص عليه بالمادة 39 من القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات . وتتعلق هاته النقطة بما يلي :
* الدراسة والمصادقة على تغيير تنطيق القطعة الارضية المخصصة لإنجاز مشروع التجزئة السكنية المقدم من طرف وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية في إطار تصميم التهيئة القطاعي للمنطقة الصناعية لمدينة سيدي افني .

هذا وقد بسط السيد الرئيس جدول الاعمال الذي يتضمن النقط التالية :

01--اجراء تقييم عام حول اتفاقية التدبير المفوض المبرمة ما بين جماعة سيدي افني والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب – قطاع الماء – المتعلقة بالمرفق العمومي للتطهير السائل .

02- الغاء المقرر عدد : 06 بتاريخ : 2021/05/06 القاضي بالموافقة على وضع العقارات الكائنة بحي المحيط سيدي افني التابعة للملك الجماعي الخاص ذات الرسوم العقارية رقم : 31/31573 – 31/31574 – 31/29689 – 31/29685 – 31/29686 رهن اشارة وزارة الثقافة والشباب والرياضة – قطاع الشباب والرياضة - من اجل احتضان المنشآت الرياضية التي سيتم احداثها في اطار الاتفاقية المبرمة ما بين جماعة سيدي افني والوزارة الوصية على القطاع .

- 03-** اضافة بعض الملاحظات التقنية يصب المقرر عدد : 11 بتاريخ : 2022/10/06 المتعلق بتحيين تصميم اعادة هيكلة حي تمحروشت
- 04-** الدراسة والمصادقة على تغيير تنطيق القطعة الارضية المخصصة لإنجاز مشروع التجزئة السكنية المقدم من طرف وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية في اطار تصميم التهيئة القطاعي للمنطقة الصناعية لمدينة سيدي افني .
- وقبل الشروع في مناقشة جدول الاعمال، اقترح السيد الرئيس تغيير ترتيب النقط الواردة به وفقا للمادة 51 من النظام الداخلي للمجلس ، من اجل فسح المجال امام ممثلة الوكالة الحضرية نظرا لالتزاماتها المهنية .
- وبعد عرض السيد الرئيس مقترح تغيير ترتيب النقط على عموم المجلس، حظي بموافقة اجماع الاعضاء الحاضرين، حيث اصبح جدول الاعمال مرتبا على الشكل التالي :
- 4-** الدراسة والمصادقة على تغيير تنطيق القطعة الارضية المخصصة لإنجاز مشروع التجزئة السكنية المقدم من طرف وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية في اطار تصميم التهيئة القطاعي للمنطقة الصناعية لمدينة سيدي افني .
- 3-** اضافة بعض الملاحظات التقنية يصب المقرر عدد : 11 بتاريخ : 2022/10/06 المتعلق بتحيين تصميم اعادة هيكلة حي تمحروشت
- 2-** الغاء المقرر عدد : 06 بتاريخ : 2021/05/06 القاضي بالموافقة على وضع العقارات الكائنة بحي المحيط سيدي افني التابعة للملك الجماعي الخاص ذات الرسوم العقارية رقم : 31/31573 – 31/31574 – 31/29689 – 31/29685 – 31/29686 رهن اشارة وزارة الثقافة والشباب والرياضة – قطاع الشباب والرياضة - من اجل احتضان المنشآت الرياضية التي سيتم احداثها في اطار الاتفاقية المبرمة ما بين جماعة سيدي افني والوزارة الوصية على القطاع .
- 1-** اجراء تقييم عام حول اتفاقية التدبير المفوض المبرمة ما بين جماعة سيدي افني والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب – قطاع الماء – المتعلقة بالمرفق العمومي للتطهير السائل .

النقطة الرابعة : الدراسة والمصادقة على تغيير تطبيق القطعة الارضية المخصصة لإنجاز مشروع التجزئة السكنية المقدم من طرف وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية في إطار تصميم التهيئة القطاعي للمنطقة الصناعية لمدينة سيدي افني .

العرض:

الرئيس : استهل رئيس الجلسة السيد عمر بوفيم حديثه عن هاته النقطة بالإشارة الى انها ادرجت بجدول الاعمال بطلب من السيد عامل الاقليم في اطار تطبيق مقتضيات المادة 39 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، ونظرا لما تكتسيه من طابع استعجالي، ثم اضاف في هذا السياق ان لجنة التعمير لم تتمكن من دراسة هاته النقطة لسبب عدم توفر الوقت الكافي لذلك، محيطة علم عموم المجلس بمقتضيات المادة 28 من القانون التنظيمي سالف الذكر التي تجيز للمجلس اتخاذ مقرر بدون مناقشة يقضي بالتداول او عدم التداول في شأنها.

وبناء على هذا المقتضى القانوني اتخذ المجلس موقفا يقضي بالتداول بشأن هاته النقطة

وبعد ذلك اعطيت الكلمة لممثلة الوكالة الحضرية السيدة النجاة عاتق لتقديم توضيحات حول هاته النقطة المدرجة بجدول الاعمال .

ممثلة الوكالة الحضرية : وفي سياق حديثها عن هاته النقطة ابرزت ممثلة الوكالة الحضرية السيدة النجاة عاتق ان الأمر يتعلق بتصميم التهيئة لمدينة سيدي افني، والذي يعتبر وثيقة تمت المصادقة عليها منذ سنة 2019، إلا انه في إطار تفعيلها في مجال التدبير الحضري ، وعملية تسليم الرخص ، والبناء ، تبين ان هناك تمة إشكالات تمت مناقشتها خلال عدة اجتماعات ، استوجبت الوقوف عندها وايجاد حلول لها، ويتجلى الاشكال الاول حسب المتدخلة في تحديد المنطقة الصناعية بمدينة سيدي افني ، حيث ان التحديد الوارد بتصميم التهيئة يتنافى والواقع الحالي ، اي ان جزءا من المنطقة الصناعية يحتوي على مناطق سياحية وإقاماتية ، علما انها كانت مخصصة لإحداث مشاريع ذات صبغة صناعية والتي تم تفويت عقاراتها لهذا الغرض ، إذ لا يمكن تحويل منطقة صناعية الى منطقة سياحية على حد تعبيرها، الشيء الذي يتطلب تسوية هاته الوضعية وإعادة التصميم المرتبط بهاته المنطقة وارجاع وظيفتها الصناعية بدلا من وظيفتها كمنطقة سياحية.

أما الإشكال الثاني، فقد اوضحت ممثلة الوكالة الحضرية انه يتعلق بمشروع تجزئة سكنية تقدمت به وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية ، حيث سيستفيد من هذا المشروع الاجتماعي عائلات الشهداء ومعطوبي الحرب المسجلين بالنفوذ الترابي لسيدي افني، وركزت في هذا المضمار على أن العقار المعني بإحداث هاته التجزئة يجيز ببناء طابق سفلي + ثلاثة طوابق اي R+3 حسب تصميم التهيئة ، وهو ما يتعارض مع ملف المشروع المقدم من طرف وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية الذي جاء بصيغة طابق سفلي + طابقين R+2 وهذا إشكال مطروح أمام تسليم رخصة البناء لإنجاز المشروع، واسترسلت المتحدثة ذاتها مشيرة الى هذين الإشكاليين يستوجبان القيام بإعداد تصميم تهيئة قطاعي ، والذي سوف يشمل المنطقة الصناعية من أجل إزالة الجزء المتعلق بالنشاط السياحي من جهة، وتسوية التجزئة السكنية لفائدة وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية من أجل الموافقة على المشروع و الاستفادة من رخصة البناء الخاصة ببناء طابق سفلي + 2 اي R+2 من جهة ثانية.

الرئيس : وتبعاً لما جاء على لسان ممثلة الوكالة الحضرية، أضاف رئيس الجلسة السيد عمر بوفيم ان تصميم التهيئة المصادق عليه سنة 2019 كان يتضمن المنطقة الصناعية برمتها ، إلا انه بعد ذلك تبين ان هاته الأخيرة أدرج بها جزء تم تخصيصه كمنطقة سياحية ، وذلك لأسباب غير معروفة ، علماً انه تم تسجيل ملاحظات بشأن تصميم التهيئة تمثلت في إبقاء هاته المنطقة كمنطقة صناعية دون تغيير، فضلاً عن استصدار عدد من الأحكام من أجل استرجاع الأراضي الجماعية التي تم تخصيصها لمزاولة أنشطة صناعية صرفة وفقاً للتصميم المديرى للتهيئة الحضرية (SDAU) المحددة مدته في 25 سنة .

وفيما يتعلق بالثكنة العسكرية افاد رئيس الجلسة انه سيتم هدمها بالكامل من أجل إنجاز تجزئة سكنية لفائدة معطوبي الحرب والأرامل ، وتتكون هاته التجزئة من 308 بقعة ارضية سيتم انجازها على شكل طابق سفلي + 2 أي R+2 ، وهو ما ليس واردا بتصميم التهيئة الحالي الذي يسمح فيه ببناء طابق سفلي + 3 اي R+3 الشيء الذي يتطلب التداول بشأنه من طرف عموم المجلس لتسوية هاته الوضعية . وموازاة مع ذلك اقترح رئيس الجلسة رفع ملتصق من أجل ادراج القطعة الارضية التابعة لأملاك الدولة ذات مساحة تقدر تقريباً ب: 20 هكتار والمتواجدة على طول الطريق المدارية من أجل توظيفها في مجال الاستثمار عوض ابقائها كمنطقة مخصصة للتشجير، وذلك لتدارك الخصاص الحاصل في غياب العقار الذي بات يشكل عائقاً امام المستثمرين الراغبين في إنعاش الحركة الاقتصادية بالمدينة، كما اقترح في ذا الوقت رفع ملتصق آخر بشأن المكان الذي يقام فيه السوق الاسبوعي حالياً ، التابع لملك الدولة المحدد من المصلى الى غاية القيسارية المطلة على شارع الحسن الثاني، وذلك بإدراج هذا العقار ضمن تصميم التهيئة القطاعي ، وهو ما سيتيح للجماعة فرصة توظيفه ايضاً في مجال الاستثمار.

رئيس مكتب التعمير : وتدخل رئيس مكتب التعمير السيد حسن ادلشكر مؤكداً ما جاء على لسان رئيس الجلسة المتمثل في إعداد مشروع التصميم القطاعي لتهيئة مدينة سيدي افني، يمكن من خلاله رفع ملتصق بشأن العمل على تغيير التنطيق الذي سيتم بموجبه تحويل العقارات المخصصة للتشجير بالطريق المدارية الى منطقة مخصصة للاستثمار، علماً ان هاته الاراضي تابعة لأملاك الدولة ومحفظة. تم تطرق المتدخل الى مشروع التجزئة السكنية المقدم من طرف وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية الذي سوف يتيح فرصة توسيع هذا الجزء ليضم المكان الذي كان مخصصاً للمطار الذي اصبح غير وارء بتصميم التهيئة.

المناقشة :

محمّد لاشكر : وارتباطا بالنقطة المدرجة بجدول الاعمال ، اشاد عضو المجلس السيد محمّد لاشكر بهذه المبادرة التي تهدف الى تحقيق الصالح العام، وذلك لتمكين شريحة من المواطنين من الاستفادة من السكن اللائق ، سيما وانهم ضحوا في سبيل الدفاع عن الوطن وابلوا البلاء الحسن طيلة مسارهم المهني . ومن خلال حديثه اعتبر المتدخل ان هذا ملتزم يستحق كل التشجيع والتقدير، لكن حسب قوله لا ينبغي الوقوف عند هذه المحطة ، بل ان الامر يتطلب من المجلس رفع عدة ملتمسات الى الجهات العليا من أجل تعزيز الرصيد العقاري للجماعة ، خصوصا وان نسبة كبيرة من العقارات المتواجدة بالمدينة تابعة لوكالة المساكن والتجهيزات العسكرية، مما ساهم في اختناق المدينة من حيث التوسع العمراني، وحرمانها من احتضان مشاريع تنمية سواء في المجال الاجتماعي او الرياضي او الثقافي، فضلا عن صعوبة جلب المستثمرين في ظل غياب العقار الذي يعد اللبنة الأساسية في إحداث مجموعة من المنشآت ، وكمثال على ذلك مشروع إعادة دار الشباب الذي عرف نوعا من الارتباك اثناء عملية الهدم كان نتيجة تدخل وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية التي تعتبر ان هذا العقار ملكا تابعا لها . وخلص المتدخل الى انه يتعين عقد دورة يخصص جدول اعمالها لرفع الملتزمات المرتبطة بتعزيز الوعاء العقاري الجماعي واتخاذ مقررات ذات مصداقية من أجل الترافع بشأنها.

بوبكر اشو : وتطرق للحديث كاتب المجلس السيد بوبكر اشو مبرزا ان هاته النقطة المدرجة من طرف السيد عامل الاقليم هي نقطة تتضمن مجموعة من النقط المتداخلة فيما بينها ، فمنها ما يتعلق بالحي الصناعي ، ومنها ما يتعلق بالتجزئة السكنية لوكالة المساكن والتجهيزات العسكرية، إلا انه في ذات الوقت اشار الى ان مشروع هاته التجزئة هو مشروع يصب في مصلحة الساكنة، والذي سيتم انجازه بالتكنة العسكرية، منوها في هذا المضمار بالمجهودات المبذولة من طرف السادة نواب رئيس المجلس وفي طليعتهم النائبة الخامسة للرئيس التي ما فتئت تنبه الى خطورة هذا الموقع الذي ظل مكانا مهجورا لسنين متعددة . كما استحضر المتحدث في هذا السياق روح الشهيد الذي وافته المنية بعين المكان ، ذاهبا الى ان هذا الحادث المؤلم كان ربما من بين الاسباب في التفكير في إعادة اعمار هاته التكنة ، لتحضن مشروعا سكنيا هاما يحتوي على 300 بقعة، وهو ما يستوجب في نظره الاسراع في انجازه واخراجه الى حيز الوجود لفائدة المستهدفين به من معطوبي الحرب وارامل الشهداء والاسرى . ثم تحدث عن الحي الصناعي حيث طالب بإبقائه على ما هو عليه، مبرزا ان المجلس الحالي كانت له الجراءة لتسوية هذا الملف والذي عرف عدة متابعات قضائية من اجل الحفاظ على الطابع الصناعي لهاته المنطقة . وفي الأخير طلب توضيحات حول موقع الاراضي المراد توظيفها لغرض إحداث مشاريع استثمارية.

احسان كاكا : وتدخلت النائبة السادسة للرئيس السيدة احسان كاكا حيث طلبت إعطاء توضيحات كافية حول حيثيات هاته النقطة ، ذاهبة الى انها لم تتمكن من فهمها واستيعابها منذ بداية مناقشتها ، معربة في ذات الوقت عن موافقتها على هاته النقطة التي تصب في إطار الصالح العام حسب رأيها.

رئيس مكتب التعمير : وتناول الكلمة رئيس مكتب التعمير السيد حسن ادلشكر الذي قدم شروحات حول هاته النقطة من خلال عرض التصميم المعد لهذا الغرض على جهاز عرض البيانات DATA SHOW ، وقد أشار في هذا الصدد الى ما يلي :

✓ الحفاظ على الحي الصناعي كمنطقة صناعية وفقا للتصميم المديرى للتهيئة الحضرية .

- ✓ استغلال الاراضي المتواجدة بالطريق المدارية التابعة لملك الدولة وتغييرها من منطقة مخصصة للتشجير الى منطقة سياحية .
- ✓ تسوية وضعية مشروع التجزئة السكنية الذي تقدمت به وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية .
- ✓ فتح ارضية المطار في وجه التعمير.

وبعد نقاش مستفيض احيلت هاته النقطة على التصويت .

- تجدر الإشارة الى انسحاب السادة : عمار بهوش – عبد الرحمان الراجي – فتيحة بنران- لحسن لكواس- علي بابرياش .
- كما تجدر الإشارة الى التحاق السيد عزيز بزايو الى الجلسة عند بداية النقطة الاولى بعده ، وانسحابه في الوقت ذاته.

النقطة المتعلقة ب : الدراسة والمصادقة على تغيير تنطيق القطعة الارضية المخصصة لإنجاز مشروع التجزئة السكنية المقدم من طرف وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية في إطار تصميم التهيئة القطاعي للمنطقة الصناعية لمدينة سيدي افني .

➤ (إن مجلس جماعة سيدي افني المجتمع في إطار الدورة الاستثنائية المنعقدة يوم 16 دجنبر 2022.

➤ ووفقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات .

➤ وبتد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب: الدراسة والمصادقة على تغيير تنطيق القطعة الارضية المخصصة لإنجاز مشروع التجزئة السكنية المقدم من طرف وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية في إطار تصميم التهيئة القطاعي للمنطقة الصناعية لمدينة سيدي افني .

➤ وبتد اللجوء الى عملية التصويت العلني

➤ وبتد ان عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين : 14

- عدد الأصوات المعبر عنها : 13

✓ عدد الأعضاء الموافقين : 13 وهم السادة :

عمر بوفيم -- احمد بوفيم- رشيد زكي- رقية بوعبيد- احسان كاك- بوبكر اشو- مينة همام- الزهرة السود- علي الرايس -مولاي عبد الله الوجداني- محمد ازركي- اشواق الوادي- محند لاشكر

✓ عدد الأعضاء الراضين : 00

✓ عدد الاعضاء الممتنعين عن التصويت : 01 : وهي السيدة كلثومة ابو المصالح .

يقرر ما يلي:

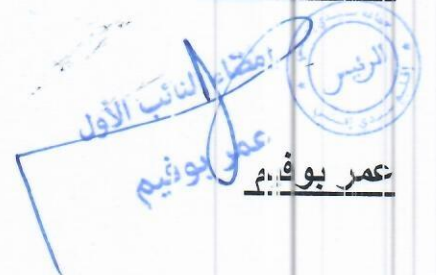
صادق مجلس جماعة سيدي افني بأغلبية 13 صوتا مقابل امتناع صوت واحد على تغيير تنطيق موقع مشروع التجزئة السكنية المقدمة من طرف وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية في تصميم التهيئة ، وكذا التصميم القطاعي للمنطقة الصناعية لمدينة سيدي افني، مع رفع ملتص للجهات المعنية من أجل توسيع التنطيق شرق الطريق المدارية لإحداث مشاريع استثمارية، وجزء من المنطقة الساحلية شرقا لودادية الفتح.

كاتب المجلس



بوبكر اشو

رئيس المجلس



عمر بوفيم

**النقطة الثالثة : اضافة بعض الملاحظات التقنية بصلب المقرر عدد : 11 بتاريخ :
2022/10/06 المتعلق بتحيين تصميم اعادة هيكلة حي تمحروشت**

العرض

الرئيس : تناول الكلمة في هذا الصدد رئيس الجلسة السيد عمر بوفيم ، مبرزا ان هاته النقطة قد سبق للمجلس التداولي ان اتخذ مقرا بشأنها خلال دورته العادية لشهر اكتوبر 2022، وقد تم ادراجها من جديد خلال هاته الدورة لتدارك بعض الملاحظات التقنية التي يستوجب تضمينها بصلب هذا المقرر ، ويتعلق الامر بالإبقاء على بالمناطق A.C الواردة في تصميم اعادة الهيكلة المصادق عليه بتاريخ 2012/09/12 ، بدلا من الابقاء على رخص البناء الممنوحة سابقا " الواردة بالمقرر السابق " .

وقبل المرور الى المناقشة اطلع رئيس الجلسة عموم المجلس على نص التقرير الذي اعدته لجنة التعمير بهذا الشأن وهو على الشكل التالي :

ROYAUME DU MAROC
MINISTÈRE DE L'INTERIEUR
WILAYA REGION GUELMIM -OUED NOUN
PROVINCE DE SIDI IFNI
COMMUNE DE SIDI IFNI
PACHALIK DE SIDI IFNI
DIRECTION DES SERVICES
DIVISION DES AFFAIRES ADMINISTRATIVES, FINANCIERES ET
JURIDIQUES
SERVICE DES AFFAIRES JURIDIQUES ET DES AFFAIRES DU
CONSEIL
BUREAU DES AFFAIRES DU CONSEIL



المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة كلميم- واد نون
إقليم سبدي إقني
جماعة سبدي إقني
باشوية سبدي إقني
مديرية المصالح
قسم الشؤون المالية والقانونية
مصلحة الشؤون القانونية وشؤون المجلس
مكتب شؤون المجلس

تقرير اللجنة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب والبيئة

بتاريخ الجمعة 02 دجنبر 2022 ، على الساعة العاشرة والنصف صباحا عقدت اللجنة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب والبيئة اجتماعا بمكتب النواب ترأسه السيد مولاي عبد الله الوجداني رئيس اللجنة ، وكذا اعضاء اللجنة السادة :

- احمد بوفاهيم : عضو .
- احسان كاكّا : عضو .
- محمد بابرياش : عضو .

كما حضر هذا الاجتماع ، كل من السادة :

حميد المحندي	: مدير المصالح
الحافظ ابكشو	: ممثل السلطة المحلية
مولاي احمد حمان	: رئيس مصلحة الشؤون المالية والشرطة الارضية
ابراهيم يعقوب	: مكلف بقسم الشؤون الادارية والمالية والقانونية والثقافية
نور الدين الفضيول	: مكلف بقسم التعمير والاشغال والبيئة والتدبير المفوض
بوشتي نعماوي	: عن مصلحة الدراسات والصفقات
محمد او الشيخ	: مكلف بمصلحة التعمير والممتلكات والتدبير المفوض
عز الدين فراق	: رئيس مكتب التدقيق الداخلي
محمد لبيب	: رئيس مكتب شؤون المجلس
رشاد الرايس	: عن الكتابة الخاصة للرئيس
حسن اشهب	: تقني بالجماعة

هذا ، وقد تناول هذا الاجتماع عرض النقطة المدرجة بجدول أعمال الدورة الاستثنائية المقرر عقدها بتاريخ 2022/12/16 وهي على الشكل التالي :
✓ إضافة بعض الملاحظات التقنية بصلب المقرر عدد 11 بتاريخ 2022/10/06 المتعلق بتحيين تصميم إعادة هيكلة حي تمحروشت .

وخلال عرض هاته النقطة ، فقد تبين ان المقرر الوارد أعلاه تنقصه بعض الملاحظات التقنية الواردة بالعبارة التالية : الإبقاء على رخص البناء الممنوحة سابقا، حيث يتعين صياغة هاته العبارة على الشكل التالي :

• الإبقاء على المناطق AC الواردة في تصميم إعادة الهيكلة المصادق عليه بتاريخ 2012/09/12

وبعد ذلك اوصت اللجنة بإجماع اعضائها الحاضرين باعتماد المقرر التالي :

تحيين تصميم إعادة هيكلة حي تمحروشت مع تسجيل الملاحظات المبينة اسفله .
✓ احترام البناءات القائمة .

✓ الإبقاء على المناطق AC الواردة في تصميم إعادة الهيكلة المصادق عليه بتاريخ 2012/09/12، بدلا من الإبقاء على رخص البناء الممنوحة سابقا.

✓ الأخذ بعين الاعتبار التجهيزات والمرافق العمومية .
وبه انتهى الاجتماع على الساعة الثانية عشرة زوالا من نفس اليوم والشهر والسنة اعلاه .

المناقشة :

وبما انه لم تسجل اية مداخلة بصدد هاته النقطة تمت احالتها مباشرة على التصويت .

*يجدر التذكير بانسحاب كل من السادة : عمار بهوش – عبد الرحمان الراجي – فتيحة بنران- لحسن لكواس – علي بابرياش .

*كما تجدر الاشارة الى انسحاب كل من السيدتين : الزهرة العود – كلثومة ابو المصالح قبل التصويت على هاته النقطة .

*كما يجدر التذكير بالتحاق السيد عزيز بزايو الى الجلسة عند بداية النقطة الاولى بعده، وانسحابه في الوقت ذاته.

النقطة المتعلقة ب : اضافة بعض الملاحظات التقنية بصلب المقرر عدد : 11 بتاريخ :
2022/10/06 المتعلق بتحيين تصميم اعادة هيكله حي تمحروشت

- إن مجلس جماعة سيدي افني المجتمع في إطار الدورة الاستثنائية المنعقدة يوم 16 دجنبر 2022 .
- ولبقا لمنتديات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات .
- وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب: اضافة بعض الملاحظات التقنية بصلب المقرر عدد : 11 بتاريخ : 2022/10/06 المتعلق بتحيين تصميم اعادة هيكله حي تمحروشت
- وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني
- وحيث ان عملية التصويت أسفرت على ما يلي:
- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين : 12
- عدد الأصوات المعبر عنها : 12
- ✓ عدد الأعضاء الموافقين : 12 وهم السادة :
- عمر بوفيم -- احمد بوفاهيم -- رشيد زكي- رقية بوعبيد -- احسان كاكـا- بوبكر اشو- مينة همام
- مولاي عبد الله الوجداني -- علي الرايس -- محند لاشكر -- محمد ازركي -- اشواق الوادي .
- ✓ عدد الأعضاء الراضين : 00
- ✓ عدد الاعضاء الممتنعين عن التصويت: 00
- ✓

يقرر ما يلي:

- صادق مجلس جماعة سيدي افني بالإجماع على تحيين تصميم إعادة هيكله حي تامحروشت مع تسجيل الملاحظات التالية :
- احترام البنائات القائمة.
- الإبقاء على المناطق - AC - الواردة في تصميم إعادة الهيكلة المصادق عليه بتاريخ : 12 شتنبر 2012 .
- الأخذ بعين الاعتبار التجهيزات والمرافق العمومية .

كاتب المجلس

رئيس الجلسة



بوبكر اشو

إمضاء النائب الأول
عمر بوفيم
عمر بوفيم

النقطة الثانية : الغاء المقرر عدد : 06 بتاريخ : 2021/05/06 القاضي بالموافقة على وضع العقارات الكائنة بحي المحيط سيدي افني التابعة للملك الجماعي الخاص ذات الرسوم العقارية رقم : 31/31573 – 31/31574 – 31/29689 – 31/29685 – 31/29686 رهن اشارة وزارة الثقافة والشباب والرياضة – قطاع الشباب والرياضة - من اجل احتضان المنشآت الرياضية التي سيتم احداثها في اطار الاتفاقية المبرمة ما بين جماعة سيدي افني والوزارة الوصية على القطاع .

العرض

الرئيس : تطرق للحديث عن هاته النقطة رئيس الجلسة السيد عمر بوفيم مبينا ان الغاء المقرر عدد 06 بتاريخ 6 ماي 2021 جاء بناء على تأجيل الموافقة على اتفاقية احداث ملعب لكرة القدم بالمدينة المزمع ابرامها ما بين الجماعة والمجلس الاقليمي من جهة، ولكون قطاع الرياضة اصبح تابعا لوزارة التربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة، بعد ان كان هذا القطاع ملحقا بوزارة الثقافة والشباب والرياضة، مضيفا في ذات الوقت انه سيتم اتخاذ مقرر خلال دورة مقبلة يقضي بوضع العقارات الجماعية رهن اشارة وزارة التربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة من اجل إحداث منشآت رياضية بشراكة مع المجلس الاقليمي والجامعة الملكية المغربية لكرة القدم (قاعة مغطاة وملعب لكرة القدم) .

وفي هذا المضمار تم الإطلاع على تقرير لجنة المرافق العمومية والخدمات التي انجزت التقرير التالي :

ROYAUME DU MAROC
MINISTERE DE L'INTERIEUR
WILAYA REGION GUELMIM -OUED NOUN
PROVINCE DE SIDI IFNI
PACHALIK DE SIDI IFNI
COMMUNE DE SIDI IFNI
DIRECTION DES SERVICES
DIVISION DES AFFAIRES ADMINISTRATIVES, FINANCIERES ET
JURIDIQUES
SERVICE DES AFFAIRES JURIDUQUES ET DES AFFAIRES DU
CONSEIL
BUREAU DES AFFAIRES DU CONSEIL



المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة كلميم- واد نون
إقليم سيدي إفني
جماعة سيدي إفني
باشوية سيدي إفني
مديرية المصالح
قسم الشؤون المالية والقانونية
مصلحة الشؤون القانونية وشؤون المجلس
مكتب شؤون المجلس

تقرير اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات

بتاريخ 02 دجنبر 2022 على الساعة العاشرة والنصف صباحا عقدت اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات اجتماعا بمكتب النواب ترأسه السيد علي الرايس نائب رئيس اللجنة ، وبحضور السادة :

محمد ازركي : عضو.

رقية بوعبيد : عضو .

كما حضر هذا الاجتماع ، كل من السادة :

حميد المحندي : مدير المصالح

الحافظ ابكشو : ممثل السلطة المحلية

مولاي احمد حمان : رئيس مصلحة الشؤون المالية والشرطة الارضية

ابراهيم يعقوب : مكلف بقسم الشؤون الادارية والمالية والقانونية والثقافية

مكلف بقسم التعمير والأشغال والبيئة والتدبير المفوض	نور الدين الفضيل
عن مصلحة الدراسات والصفقات	بوشتى نعماي
مكلف بمصلحة التعمير والممتلكات والتدبير المفوض	محمد او الشيخ
رئيس مكتب التدقيق الداخلي	عز الدين فراق
رئيس مكتب شؤون المجلس	محمد لبيب
عن الكتابة الخاصة للرئيس	رشاد الرايس
تقني بالجماعة	حسن اشهب

هذا، وتناول هذا الاجتماع دراسة النقطة المدرجة بجدول اعمال الدورة الاستثنائية المزمع عقدها يوم 2022/12/16 وهي كالتالي :

● الغاء المقرر عدد : 06 بتاريخ : 2021/05/06 القاضي بالموافقة على وضع العقارات الكائنة بحي المحيط سيدي افني التابعة للملك الجماعي الخاص ذات الرسوم العقارية رقم : 31/31573 - 31/31574 - 31/29689 - 31/29685 - 31/29686 رهن اشارة وزارة الثقافة والشباب والرياضة - قطاع الشباب والرياضة - من اجل احتضان المنشآت الرياضية التي سيتم احداثها في اطار الاتفاقية المبرمة ما بين جماعة سيدي افني والوزارة الوصية على القطاع . ومن خلال مناقشة هاته النقطة ، فقد تمت الاشارة الى ان المقرر الوارد اعلاه تم اتخاده من طرف المجلس السابق ، يقضي بموجبه وضع الجماعة عقارات من ملكها الخاص رهن اشارة قطاع الرياضة الذي كان تابعا لوزارة الثقافة والشباب والرياضة، الا انه اصبح الآن تابعا لوزارة التربية والتعليم الاولي والرياضة . واستنادا الى المقرر عدد 2022/10/06 المتخذ من طرف المجلس الحالي بشأن تأجيل المصادقة على اتفاقية احداث ملعب لكرة القدم بالمدينة الى حين الغاء المقرر اعلاه ، ارتأت رئاسة المجلس ادراج هاته النقطة بجدول اعمال الدورة الاستثنائية ليوم 2022/12/16 .

وبعد تقديم هاته التوضيحات، اوصت اللجنة بإجماع اعضائها الحاضرين بالموافقة على الغاء المقرر عدد 06 بتاريخ 2021/05/06 المتخذ من طرف المجلس السابق ، نظرا لإلحاق قطاع الرياضة بوزارة التربية الوطنية .

وبه انتهى الاجتماع على الساعة الثانية عشرة زوالا من نفس اليوم والشهر والسنة اعلاه.

المناقشة

وحيث ان هاته النقطة لم ترد بشأنها اية مناقشة فقد تم احالتها على التصويت .

- يجدر التذكير بانسحاب السادة : عمار بهوش - عبد الرحمان الراجي - فتيحة بنران- لحسن لكواس - علي بابرياش- الزهرة العود - كلثومة ابو المصالح .
- كما يجدر التذكير بالتحاق السيد عزيز بزايو الى الجلسة عند بداية النقطة الاولي بعده ، وانسحابه في الوقت ذاته.

النقطة المتعلقة ب : الغاء المقرر عدد : 06 بتاريخ : 2021/05/06 القاضي بالموافقة على وضع العقارات الكائنة بحي المحيط سيدي افني التابعة للملك الجماعي الخاص ذات الرسوم العقارية رقم : 31/31573 - 31/31574 - 31/29689 - 31/29685 - 31/29686 رهن اشارة وزارة الثقافة والشباب والرياضة - قطاع الشباب والرياضة - من اجل احتضان المنشآت الرياضية التي سيتم احداثها في اطار الاتفاقية المبرمة ما بين جماعة سيدي افني والوزارة الوصية على القطاع .

*إن مجلس جماعة سيدي افني المجتمع في إطار الدورة الاستثنائية المنعقدة يوم 16 دجنبر 2022

والتبعا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات .

• وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب: الغاء المقرر عدد : 06 بتاريخ : 2021/05/06 القاضي بالموافقة على وضع العقارات الكائنة بحي المحيط سيدي افني التابعة للملك الجماعي الخاص ذات الرسوم العقارية رقم : 31/31573 - 31/31574 - 31/29689 - 31/29685 - 31/29686 رهن اشارة وزارة الثقافة والشباب والرياضة - قطاع الشباب والرياضة - من اجل احتضان المنشآت الرياضية التي سيتم احداثها في اطار الاتفاقية المبرمة ما بين جماعة سيدي افني والوزارة الوصية على القطاع .

• وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني

➤ وديت ان عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

✓ - عدد الأعضاء الحاضرين : 12

✓ - عدد الأصوات المعبر عنها : 12

عدد الأعضاء الموافقين : 12 وهم السادة :

عمر بوفيم - احمد بوفاييم- رشيد زكي- رقية بوعبيد- احسان كاكا - بوبكر اشو - مينة همام- مولاي عبد الله الوجداني - علي الرايس - محند لاشكر- محمد ازركي - اشواق الوادي .

✓ - عدد الأعضاء الراضين : 00

✓ - عدد الاعضاء الممتنعين عن التصويت : 00

يقرر ما يلي:

صادق مجلس جماعة سيدي افني بالإجماع على الغاء المقرر عدد : 06 بتاريخ : 2021/05/06 القاضي بالموافقة على وضع العقارات الكائنة بحي المحيط سيدي افني التابعة للملك الجماعي الخاص ذات الرسوم العقارية رقم : 31/31573 - 31/31574 - 31/29689 - 31/29685 - 31/29686 رهن اشارة وزارة الثقافة والشباب والرياضة - قطاع الشباب والرياضة - من اجل احتضان المنشآت الرياضية التي سيتم احداثها في اطار الاتفاقية المبرمة ما بين جماعة سيدي افني والوزارة الوصية على القطاع .

كاتب المجلس

رئيس الدائرة



النقطة الاولى : اجراء تقييم عام حول اتفاقية التدبير المفوض المبرمة ما بين جماعة سيدي افني والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء - المتعلقة بالمرفق العمومي للتطهير السائل .

العرض

الرئيس : بخصوص هاته النقطة اوضح السيد رئيس الجلسة السيد عمر بوفيم انها تتعلق بإجراء تقييم شامل للاتفاقية المبرمة ما بين جماعة سيدي افني والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء - المتعلقة بالتدبير المفوض للمرفق العمومي للتطهير السائل، مضيفا ان المصالح التقنية للجماعة قد اعدت تقريرا يحمل بين طياته مجموعة من الملاحظات التي تم تسجيلها بشأن هاته الاتفاقية ، والتي سوف تكون بمثابة ارضية للنقاش من طرف عموم المجلس لطرح جميع التساؤلات ذات الصلة بهذا المرفق العمومي الهام من أجل تمكين كل من المدير الجهوي والاقليمي لقطاع الماء الصالح للشرب من الإجابة عليها وتقديم كافة التوضيحات بشأنها.

وفي هذا المضمار اعطيت الكلمة للمكلف بقسم التعمير والاشغال والتدبير المفوض السيد نور الدين فضيول حيث قام بعرض التقرير التالي :

تحية إلى السيد الرئيس بالنيابة

تحية إلى السيد باشا مدينة سيدي افني بالنيابة

تحية إلى السادة اعضاء المجلس

إخواني أخواتي الموظفات و الموظفين

أيها الحضور الكريم،

أولا وقبل كل شيء ، أود من خلال هذه المداخلة أن أضع المجلس الجماعي وكافة الحضور الكريم في صورة واضحة حول اتفاقية التدبير المفوض للمرفق العمومي للتطهير السائل التي تم عقدها ما بين جماعة سيدي افني والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء - تحت عدد : 2008/DR1/AG/093 حيث أصبحت سائرة المفعول ابتداء من 2008/12/31 تاريخ توقيع الاتفاقية طبقا للمادة 16 من هذه الاتفاقية والتي تنص بالحرف :

La durée de la présente convention est fixée pour une période de 15 ans a compter de la date de sa signature par les parties concernés et son approbation par les autorités compétents . (la Dat de l'approbation est 31 décembre 2008) .

الهدف الاسمى من هذه الإتفاقية هو تجويد خدمات هذا القطاع الحيوي والارتقاء به إلى تطلعات وانتظارات الساكنة وتحديثه وعصرنته بمواصفات تستجيب للمحافظة على البيئة ومعايير

التنمية المستدامة . ولكن ايضا تهدف اتفاقية التدبير المفوض الى التعريف بالمقتضيات الإدارية و التقنية و المالية لتدبير مرفق التطهير السائل من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب – قطاع الماء- بجماعة سيدي افني و التعريف أيضا بالحقوق و الواجبات و تقاسم المسؤوليات و الأشغال لكلا الطرفين .

خلال السنوات الأولى من هذه الاتفاقية تم انجاز العديد من المشاريع بشراكة طبعاً مع جماعة سيدي افني ، المجلس الإقليمي ، العمران ، المديرية العامة للجماعات المحلية ، و المجلس الجهوي. وتأتي في طليعة هذه المشاريع محطة التصفية محطة الضخ فضلاً عن ترميم وتمديد قنوات الصرف الصحي و بالإضافة إلى العقار المخصص لها حيث تطرقت هاته الاتفاقية إلى البرامج المتعلقة بالإنجاز وكذلك طريقة و حصة التمويل لكل شريك في هاته المشاريع بدون الدخول في التفاصيل .

فمنذ نهاية هذه الأشغال وطيلة المدة التي استغرقتها هذه الاتفاقية يعني حوالي 14 سنة ، يمكن ملاحظة عدم تفعيل لجنة التتبع COMITE DE SUIVI وهي اللجنة التي أشرفت على الأشغال السالفة الذكر طبقاً للمادة الثانية من هذه الاتفاقية .

كما أن جماعة سيدي افني بصفتها طرفاً مفوضاً ، فمن حقها أن تكون على اطلاع شامل بكل المعطيات المالية و التقنية فضلاً عن طريقة التدبير و الاستثمار حتى يتسنى لها أن تقوم بالدور المنوط بها و المتمثل أساساً في التتبع و المراقبة و هذا ما أثار مساءلتها في الموضوع في العديد من المناسبات من طرف لجن التفتيش. و من هذا المنطلق فالمكتب مطالب بتقديم تقرير تقني و تقرير مالي تم تقرير حول الاستغلال :

Compte-rendu technique

Compte-rendu financier

Compte-rendu d'exploitation

وهي تقارير سنوية تمكن الجماعة من الاطلاع على كل المعلومات المتعلقة بتدبير واستغلال هذا القطاع الحيوي سواء على مستوى المداخل او المصاريف و الوسائل المالية والبشرية واللوجستية المجندة لتسيير تدبير هذا القطاع طبقاً لمقتضيات المادة 23 من دفتر التحملات المرفق بهذه الاتفاقية .

وتنفيذاً للمادة 12 من نفس الاتفاقية فالمكتب ملزم بإرسال للجماعة ميزانية تقديرية في النصف الأخير من شهر نونبر من كل سنة و التي تعكس المصاريف والمداخل التوقعية إن على مستوى الاستغلال والاستثمار أو على مستوى التجهيز والكلفة التي تقتضي انجازها مع إخضاع هذه الميزانية للسيد الرئيس لإبداء رأيه فيها .

كما يتعين على المكتب أن يقوم بجرد لكل الممتلكات العقارية أو اللوجستية عملاً بمقتضيات المادة 14 من هذه الاتفاقية والعمل على تحيينه كلما تطلب الأمر ذلك .

Inventaire doit être signé contradictoirement entre le délégataire et le délégant avec mis à jour d'une façon permanente .

extrait textuel de la convention Article 14 .

و إذا رجعنا إلى المادة الثامنة من دفتر التحملات ، سنجد أن المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب -قطاع الماء- معني و ملزم عملا بمقتضيات هاته المادة بإيفاد الجماعة بمختلف التصاميم بسلاام متباينة لقنوات الصرف الصحي و تحيينها كلما ازداد عدد المنخرطين بالشبكة أو عند إحداث قنوات جديدة ، سواء تعلق الأمر بالترميم ، التمديد أو التقوية ، و هذا لم يحصل طبعاً .

علاوة عن ذلك ، فإن المادتين الثامنة و الحادية عشر من دفتر التحملات ، تتصان على صيانة و ترميم و تقوية و تمديد شبكة الصرف الصحي للمدينة ، لكن مع الأسف ، نلاحظ شبه غياب لمثل هاته المشاريع مما أثر سلباً على العديد من أحياء المدينة حيث نجد بعض الأحياء مغطاة بقنوات الصرف الصحي قديمة و مهترئة كما هو الشأن بحي محمد الخامس ، زنقة اسكا ، طريق الميناء ، و كذلك القناة التي تتواجد بمحاذاة الجرف المطل على الشاطئ بالحي الإداري و حي ودادية الفتح ، فهي عبارة عن ثقب و شقوق متفاوتة الخطورة تتسرب عبرها المياه العادمة على شكل سيول منحدره على السفوح و الأجراف لتصل إلى الشاطئ و هذا ما يشوه جمالية الشاطئ ، و بالتالي يؤثر على الاصطياف و السياحة بشكل عام و التي تعد بعداً استراتيجياً للتنمية ، كما يؤثر أيضاً على جاذبية المدينة في الاقتصاد الاجتماعي و الاستثمار .

كما نجد أيضاً أن بعض الأحياء غير مغطاة بشبكة الصرف الصحي و في طليعتها حي تامحروشت و ان استبشرنا خيراً من استفادة هذا الحي من مشروع ضخم في القريب العاجل إن شاء الله ، حيث سيتخلص من مشكل بات يؤرق الساكنة من الروائح النتنة و استفحال انتشار الحشرات و تواجدها المياه العادمة في السواقي و بين الأزقة و كذا الشوارع ، فعلا حالة يرثى لها .

و تجدر الإشارة أيضاً إلى أن بعض الأحياء أصبحت مغطاة بوثائق التعمير حسب تصميم التهيئة الجديد كحي ادوار و دوار العين ، مما يستدعي الأمر التعجيل لاستفادتها من الربط بشبكة الصرف الصحي إسوة مع باقي أحياء المدينة .

و في الأخير لا ننسى حي ادوفقيير الذي استفاد من تغطيته لشبكة الصرف الصحي ، وقد تم التسليم النهائي للأشغال في الآونة الأخيرة ، لكن الساكنة قد أقدمت على ربط منازلها بشكل غير قانوني و حرمان المكتب من مداخيل الربط بدعوى أنه لم يستفد بعد من التعويض عن الأتعاب *les peines et soins*

رغم أنه لم تصرف حصته من هذا المشروع و تم الاقتصار على حصة الجماعة فقط ، لذلك فهو مطالب بإيجاد حل مناسب في القريب العاجل لطي هذا المشكل بشكل نهائي. (انتهى التقرير)

وبعد الاستماع الى التقرير اعلاه ، تم اطلاع عموم المجلس على تقرير اللجان الدائمة التي اعدت بدورها تقريراً مشتركاً حول تقييم اتفاقية التدبير المفوض وهو على الشكل التالي :

تقرير اللجان الدائمة للمجلس .

ROYAUME DU MAROC
MINISTÈRE DE L'INTERIEUR
WILAYA REGION GUELMIM -OUED NOUN
PROVINCE DE SIDI IFNI
COMMUNE DE SIDI IFNI
PACHALIK DE SIDI IFNI
DIRECTION DES SERVICES
DIVISION DES AFFAIRES ADMINISTRATIVES, FINANCIERES ET
JURIDIQUES
SERVICE DES AFFAIRES JURIDUQUES ET DES AFFAIRES DU
CONSEIL
BUREAU DES AFFAIRES DU CONSEIL



المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة كلميم- واد نون
إقليم سيدي إفني
بالتشوية سيدي إفني
جماعة سيدي إفني
مديرية المصالح
قسم الشؤون المالية والقانونية
مصلحة الشؤون القانونية وشؤون المجلس
مكتب شؤون المجلس

تقرير

بدعوة من رؤساء اللجان الدائمة للمجلس الجماعي لسيدي إفني، عقدت هاته الاخيرة اجتماعا موسعا بتاريخ 02 دجنبر 2022 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر الجماعة، وقد ضم هذا الاجتماع كل من لجنة المرافق العمومية والخدمات ولجنة التعمير والبيئة ولجنة الشؤون المالية والميزانية ولجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية وذلك بحضور السادة :

➤ لجنة المرافق العمومية :

- علي الرايس : نائب رئيس اللجنة .
- رقية بوعبيد : عضو
- محمد ازركي : عضو

➤ لجنة التعمير والبيئة :

- مولاي عبد الله الوجداني : رئيس اللجنة .
- احمد بوفاهيم : عضو.
- احسان كاكنا : عضو .
- محمد بابرياش : عضو

➤ لجنة الشؤون المالية والميزانية :

- مينة همام : رئيسة اللجنة .
- عمر بوفيم : عضو .
- بوبكر اشو : عضو .

➤ لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية :

- الزهرة العود : رئيسة اللجنة .
- عزيز بزايو : نائب رئيسة اللجنة .

كما حضر هذا الاجتماع ممثلي قطاع الماء الصالح للشرب سيدي إفني وهم السادة :

ابراهيم : مدير المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب -قطاع الماء- بالنيابة سيدي
الفنزاوي : افني
نادية داود : رئيسة وحدة الخدمات بالمكتب الوطني للماء الصالح للشرب سيدي إفني

وحضر ذات الاجتماع رؤساء الأقسام والمصالح التابعة للجماعة وممثل السلطة المحلية وهم السادة :

حميد المحندي	: مدير المصالح
الحافظ ابكشو	: ممثل السلطة المحلية
مولاي احمد حمان	: رئيس مصلحة الشؤون المالية والشرطة الارضية
ابراهيم يعقوب	: مكلف بقسم الشؤون الادارية والمالية والقانونية والثقافية
نور الدين الفضيل	: مكلف بقسم التعمير والاشغال والبيئة والتدبير المفوض
بوشتي نعموي	: عن مصلحة الدراسات والصفقات
محمد او الشيخ	: مكلف بمصلحة التعمير والممتلكات والتدبير المفوض
عز الدين فراق	: رئيس مكتب التدقيق الداخلي
محمد لبيب	: رئيس مكتب شؤون المجلس
رشاد الرايس	: عن الكتابة الخاصة للرئيس
حسن اشهب	: تقني بالجماعة

و خصص هذا الاجتماع المشترك لدراسة النقطة المدرجة بجدول اعمال الدورة الاستثنائية المقرر عقدها بتاريخ 2022/12/16 وهي كالتالي :

*اجراء تقييم عام حول اتفاقية التدبير المفوض المبرمة ما بين جماعة سيدي افني والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء - المتعلقة بالمرفق العمومي للتطهير السائل

وقبل الشروع في المناقشة، تمت الاشارة الى ان هاته النقطة تكتسي طابعا هاما ، سيما وانها تتعلق بقطاع حيوي بالمدينة ، وهو التطهير السائل الذي اسند تدبيره الى المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء - عن طريق التدبير المفوض بموجب الاتفاقية المبرمة في هذا الاطار ما بين هذا الاخير وجماعة سيدي افني لمدة 15 سنة بدءا من تاريخ 2008/09/31 ، وكانت هاته الاتفاقية موضوع اجتماع اولي تم عقده يوم الثلاثاء 2022/11/30 بمقر رئاسة المجلس بحضور ممثلي قطاع الماء الصالح للشرب بسيدي افني ، حيث تم الاتفاق على مطالبة هذا الاخير بإعداد تقييم شامل حول تنفيذ الاتفاقية وعرضه على انظار اللجن الدائمة وعموم المجلس خلال انعقاد دورته الاستثنائية .

وفي هذا السياق تم اخبار الحضور باللقاء الذي اجري بمقر عمالة سيدي افني ما بين السيد عامل الاقليم والمدير الجهوي للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء - والنائب الاول لرئيس المجلس تم الحديث خلاله عن اتفاقية التدبير المفوض للتطهير السائل بالمدينة، وكان هذا اللقاء فرصة لتلقي خبر الاعلان عن الشروع في إنجاز مشروع التطهير السائل بحي تمحروشت وإخراجه الى حيز الوجود الذي ظلت ساكنة هذا الحي تنتظره لمدة طويلة . كما تم التذكير بمجريات هذا اللقاء الذي خصص لدراسة مشروع تحلية مياه البحر بمدينة سيدي افني المزمع انجازه بمدخل الميناء ، وهو مشروع تم ادراجه بمبادرة من السيد عامل الاقليم بعد المشروع الذي سيتم انجازه بجماعة مير اللفت . وارتباطا بذات الموضوع فقد تم الاتفاق على دعوة لجنة التتبع الموكل اليها مواكبة تنفيذ اتفاقية التدبير المفوض من أجل الانعقاد قبل انعقاد الدورة الاستثنائية المقبلة .

وبعد ذلك تم الاستماع الى العرض الذي قدمه ممثل قطاع الماء الصالح للشرب بسيدي افني ، الذي تضمن مجموعة من المعطيات يمكن اجمالها فيما يلي :

- الاشارة الى ان مشروع التطهير السائل يندرج في اطار برنامج تنمية المدينة الممول من طرف عدة اطراف، وذلك على الشكل التالي :
- ✓ جماعة سيدي افني : 2.50 مليون درهم .

- ✓ المكتب الوطني للماء الصالح للشرب : 34 مليون درهم.
 - ✓ المديرية العامة للجماعات المحلية : 7.50 مليون درهم .
 - ✓ شركة العمران : 4 مليون درهم .
 - ✓ مجلس الجهة : 1 مليون درهم .
 - ✓ المجلس الاقليمي : 1 مليون درهم .
 - عدد المشتركين بالشبكة الى غاية 2021/12/31 : 7932 .
 - نسبة الربط بالشبكة : 86.83 %.
 - طول الشبكة : 83.06 كلم .
 - عدد محطات الضخ : 03
 - عدد محطات معالجة المياه العادمة : 01 .
 - الوسائل والآيات المتوفرة hydro cureuse شاحنة صهريجية . ، اضافة الى وسائل اخرى كبيرة .
 - شبكة المياه المستعملة المسلمة من طرف الجماعة : 38.346 .
 - شبكة المياه المستعملة المنجزة من طرف المكتب : 25.94 .
 - شبكة المياه المستعملة المنجزة من طرف المجزئين (lotisse) : 7.351 .
 - مجموع شبكة المياه المستعملة : 71.637 .
 - طول شبكة تصريف مياه الامطار الملزم انجازها من طرف المجزئين : 2.725 كلم .
 - طول قناة الضغط (conduite de refoulement) : 8.7 كلم .
 - عدد الروكرات (regard) المنجزة من طرف الجماعة : 848 .
 - عدد الروكرات (regard) المنجزة من طرف المكتب : 444 .
 - عدد الروكرات (regard) المنجزة من طرف المجزئين : 405 .
 - العدد الاجمالي للربط المسلمة من طرف الجماعة : 1300 .
 - عدد الربط المنجز من طرف المكتب : 1267 .
 - عدد الربط المنجز من طرف المجزئين : 359 .
 - عدد البالوعات المنجزة من طرف المكتب : 06 .
 - عدد الاحواض المتوفرة بمحطة معالجة المياه العادمة : 3+3
 - ❖ **عدد الصفقات المبرمجة : 02 .**
 - الصفقة الاولى تتعلق بصيانة القنوات على مستوى واد سيدي افني بتكلفة اجمالية تقدر ب : 1.8 مليون درهم .
 - الصفقة الثانية تتعلق بإعادة تأهيل شبكة التطهير السائل بمدينة سيدي افني بتكلفة اجمالية تقدر ب 1.4 مليون درهم .
 - ❖ **عدد صفقات المناولة : 02 :**
 - صفقة تتعلق بصيانة الشبكة :
 - صفقة تتعلق بتدبير المحطات .
 - صفقة تتعلق بتنظيف المحطة (curage de la station) بتكلفة تقدر ب : 1.200.000.00
 - صفقة تتعلق ب hydrocurge على مستوى الاقليم بتكلفة تقدر ب 50.880.000.00
- درهم.
- ملاحظة : الصفقتان الاولى والثانية تم ادراجهما في مشروع واحد انطلقت اشغالها منذ اواخر شهر يونيو من السنة الجارية .

ومن خلال مناقشة السادة اعضاء اللجن لهاته النقطة، فقد تم تسجيل مجموعة من الملاحظات والمؤاخذات يمكن اجمالها فيما يلي :

1/ الزامية تحرير العرض المزمع تقديمه باللغة العربية من طرف ممثلي قطاع الماء الصالح للشرب خلال دورة المجلس المقبلة ،لتسهيل مأمورية فهمه والإلمام بمضامينه من طرف السادة اعضاء المجلس.

2/ عدم تزويد الجماعة بالتقارير المتعلقة بتدبير قطاع التطهير السائل في إطار الاتفاقية المبرمة ما بين الجماعة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء .

3/ عدم اشراك الجماعة في التوصل بالمعلومة وتمكينها من الحصول على المعطيات المتعلقة بتدبير هذا القطاع : وهي على سبيل المثال لا الحصر (نشر الصفقات - فتح الاظرفة - اشغال الصيانة)

4/ العمل على تعميم شبكة الماء الصالح للشرب لتشمل باقي الأماكن التي لازالت تعاني من عدم تزويدها بهاته المادة الحيوية والمطالبة بتسوية هاته الوضعية في أقرب الآجال.

5/ غياب قنوات الصرف الصحي على الشريط الذي تتواجد به مجموعة من الإدارات كالمحكمة والدرك الملكي، والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب.

6/ الحالة المتردية لشبكة الماء الصالح للشرب بالمدينة مما يستوجب التدخل العاجل من أجل إعادة هيكلتها او تجديدها .

7/ عدم اشعار المواطنين بانقطاع الماء من طرف المديرية الاقليمية للماء الصالح للشرب .

8/ التباين الملاحظ بخصوص جودة الماء واختلاف مذاقه من زنقة الى زنقة ومن شارع الى شارع الشيء الذي ظل يشغل بال المنتخبين والساكنة على حد سواء .

9/ معالجة تسربات المياه بإحدى القنوات المتواجدة بوسط المدينة وتحديدًا بجوار السوق الجماعي الذي اصبح مهددا في كل وقت وحين.

10/ إعادة النظر في وضعية شبكة تصريف مياه الامطار .

11/ التنبيه الى مشكل تسرب المياه العادمة تحت المنازل المتواجدة ببعض الازقة بحي بولعلام وضرورة التعجيل بحل هذا المشكل لما له من انعكاسات سلبية على صحة المواطنين.

12/ عدم إرجاع حالة الطرق او الأزقة الى وضعيتها الاولى بعد عملية اتلاف الطرق .

وتمحورت مداخلات الطاقم الاداري والتقني بخصوص هذا الموضوع بتسجيل ما يلي :

- عدم تفعيل لجنة التتبع المنصوص عليها بالمادة 2 من اتفاقية التدبير المفوض.

- عدم ارسال التقارير التقنية والمالية بما فيها التقارير المتعلقة باستغلال المرفق العمومي للتطهير السائل من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب الى الجماعة، كما هو منصوص عليه بالمادة 23 من دفتر التحملات ، وهي تقارير سنوية ملزمة تتضمن المداخل والمصاريف والوسائل المالية، والبشرية واللوجستكية لتدبير هذا المرفق.

- عدم تطبيق مقتضيات المادة 12 من الاتفاقية وتعلق بتقديم الميزانية التقديرية في النصف الاخير من شهر نونبر من كل سنة، واحالتها على رئيس الجماعة قصد ابداء الرأي .

- الاخلال بمقتضيات المادة 14 من الاتفاقية التي تنص على انه يتعين ان يكون جرد الممتلكات موقعا من طرف المفوض والمفوض له مع تحيين هذا الجرد بشكل دائم.

- عدم التزام المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بموافاة الجماعة بمختلف التصاميم بسلاسل متباينة لقنوات الصرف الصحي وتحيينها كلما ازداد عدد المنخرطين بالشبكة ، او لدى إحداث أشغال جديدة مرتبطة بالترميم او التمديد او التقوية ، وذلك طبقا لما هو منصوص عليه بالمادة 8 من دفتر التحملات

- غياب شبه تام بالنسبة لصيانة وترميم وتقوية وتمديد شبكة الصرف الصحي بالمدينة تنفيذا للمادتين 8 و 11 من الاتفاقية ، وهو ما ساهم في انتشار المياه العادمة و الروائح الكريهة وانتشار

الحشرات ، كما هو الحال بحي تمحروشت، وودادية الفتح والحي الإداري ، وتحديدًا بالقناة المتواجدة بالواجهة المطلّة على البحر التي تشهد تسرب للمياه العادمة، مما يشين بجمالية هاته الواجهة المطلّة على الشاطئ بشكل عام، دون إغفال حي محمد الخامس وطريق الميناء.

- ضرورة استفادة كل من حي ادوار ودوار العين من شبكة الصرف الصحي علما انها تتوفر على وثائق التعمير.

- التشديد على تطبيق المادة 16 من الاتفاقية المتعلقة بترتيب الجزاءات والغرامات في حالة الإخلال بتنفيذ بنود الاتفاقية التي تعد الإطار المنظم ما بين الجماعة وقطاع الماء الصالح للشرب المفوض له تدبير المرفق العمومي للتطهير السائل.

- ضرورة التعجيل بإعادة تهيئة بعض الأرقعة التي تتواجد بها بنايات قديمة وقنوات مهترئة كزنفقة مليلية ما ترتب عنه سيلان المياه تحت المنازل .

- التنبيه لعدم القيام بعملية تنظيف محطة التصفية منذ سنة 2011 خلافا لما هو معمول به في هذا المجال، فضلا عن منع التقنيين العاملين بالجماعة من الولوج الى هاته المحطة من أجل المراقبة والتتبع .

- توقيف الاستفادة من شبكة الصرف الصحي من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب الذي انجزت بحي ادوقير بتكلفة اجمالية تقدر ب 300 مليون سنتيم في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية .

- التأكيد على أن مدة الاتفاقية محددة في 15 سنة ودخولها حيز التنفيذ بتاريخ 2008/12/31 وهو تاريخ المصادقة عليها من طرف سلطات الوصاية .

- وجوب احترام بنود الاتفاقية والتقيد بدفتر التحملات من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب- قطاع الماء – وان الجماعة بقوة القانون لها صلاحية تفعيل آليات المراقبة والولوج الى المنشآت ذات الصلة بالتطهير السائل ، وحق الاطلاع والحصول على جميع المعلومات والبيانات المتعلقة بتدبير هذا المرفق العمومي ، وتمكين المصالح الجماعية المختصة من جمع المعطيات التي تكون موضوع طلب او استفسار من لدن المجلس الجهوي للحسابات .

- عدم الحصول على المعطيات في الأجل المحددة لها ، المطلوب اعدادها من طرف المديرية الاقليمية للماء الصالح للشرب ، والتي كانت موضوع رسالة صادرة عن المجلس الجهوي للحسابات .

○ ومن خلال مناقشة هاته النقطة ، تكفلت المصالح المعنية بالجماعة بإعداد عرض حول الاتفاقية المتعلقة بالتدبير المفوض للتطهير السائل من اجل عرضه على انظار عموم المجلس .

○ تحديد يوم الاربعاء 2022/12/07 على الساعة الثانية بعد الزوال للقيام بزيارة ميدانية لمحطات التصفية للمعاينة.

وبعد نقاش مستفيض، اوصت اللجان بإجماع الاعضاء الحاضرين بالموافقة على مطالبة وحدة الخدمات للماء الصالح للشرب والمديرية الاقليمية بسيدي افني ، وكذا الادارة الجهوية بإعداد عرض مفصل محرر باللغة العربية ، يتم من خلاله الاجابة على جميع الملاحظات والتساؤلات المطروحة في هذا الشأن ، من أجل تمكين أعضاء المجلس التداولي من فهم محتوى الاتفاقية المكتوبة باللغة الفرنسية .

وبه انتهى الاجتماع على الساعة الواحدة زوالا من نفس اليوم والشهر والسنة اعلاه .

ثم بعد ذلك تم فسح المجال للمدير الاقليمي للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب – قطاع الماء – السيد سفيان بوحلحة الذي قام بتقديم العرض التالي :

المناقشة

محمّد لاشكر : وتدخل عضو المجلس السيد محمّد لاشكر مبرزاً الأهمية التي يكتسبها المرفق العمومي للتطهير السائل بالمدينة الذي تم اسناده للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء - عن طريق التدبير المفوض بموجب الاتفاقية المبرمة ما بينه وبين جماعة سيدي افني منذ سنة 2008، وقد سرد المتحدث مجموعة من الأحياء التي تعاني من عدة مشاكل على مستوى شبكة الصرف الصحي، وفي مقدمتها حي الثكنة العسكرية الذي لازال القاطنون به منذ سنة 2008 لم يتمكنوا من ربط منازلهم بقنوات التطهير السائل ، مؤكداً ان الشبكة الرئيسية للصرف الصحي قد تم ايصالها الى هذا الحي في إطار المشروع المنجز في هذا الإطار بلغت تكلفته : 500 مليون سنتيم، وبالرغم من ذلك فإن ساكنة هذا الحي تعاني الأمرين ملتصقا من المدير الجهوي القيام بزيارة الى عين المكان من أجل الاطلاع على هذا الوضع الكارثي الذي لا يبعث على الارتياح ، حيث لازالت الساكنة بالحي تعتمد على الشاحنة الصهرجية لإفراغ المطامير التي تتجمع فيها مخلفات الصرف الصحي، وفي ظل هاته الوضعية طالب عضو المجلس الإسراع في انجاز الأشغال المتعلقة بربط المنازل بشبكة التطهير الذي اسند تدبيره الى المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء - ثم انتقل المتحدث للحديث عن حي ادوفير مبرزاً أن أشغال التطهير السائل التي انجزت به لا ترقى الى المستوى المطلوب ، ولم تحقق انتظارات الساكنة، مع العلم ان المشروع تم إنجازه في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بغلاف مالي يقدر ب 300 مليون سنتيم، إلا انه لازالت هناك تسربات للمياه العادمة ببعض الأزقة ، مما ساهم في وضع عدة تساؤلات في أوساط الساكنة التي ليست راضية عن هاته الوضعية التي بدأت تشغل بالهم وتقلق راحتهم ، وستؤدي لا محالة الى التعبير عن معاناتهم بشكل جماعي وفق تعبيره، وفي نفس السياق تساءل عن عدم السماح للمواطنين بربط منازلهم بشبكة الصرف الصحي، علما ان المشروع قد اجريت بصدده عملية التسليم النهائي، لافتاً الى ان المكتب الوطني للماء الصالح للشرب يطالب المواطنين بأداء مبلغ 3500.00 درهم من أجل الربط بالشبكة ، مشيراً الى ان المكتب لم يساهم في انجاز المشروع الذي تم تمويله من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية اضافة الى حصة الجماعة حاملة المشروع ، في حين اقتصر المكتب الوطني بمهمة التتبع والمواكبة . وفي معرض حديثه التمس عضو المجلس إنجاز الدراسة بالنسبة لحي العين الذي يدخل ضمن النفوذ الترابي لمدينة سيدي افني حيث يعاني هو الآخر من مشكل عدم الربط بشبكة الماء الشروب داعياً الى عدم تعقيد المساطر والاجراءات من أجل تمكين المواطنين من التزود بهاته المادة الحيوية بالنسبة للحياة، وفي هذا الاتجاه أكد عضو المجلس على ضرورة تدخل المكتب الوطني لحل المشاكل المطروحة والتعامل معها بكل جدية، محملاً إياه كامل المسؤولية بخصوص إفراغ المطامير التي اصبحت لا تطاق بكل من حي الثكنة العسكرية وحي العين ، وذلك بتسخير الشاحنة الصهرجية التابعة للمكتب الوطني لهذا الغرض . وختاماً لكلامه أقر السيد محمّد لاشكر ان هناك جهوداً تم بذلها من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء - فهل من مزيد على حد تعبيره .

محمد ازركي : وتدخل عضو المجلس السيد محمد ازركي مهتماً ساكنة حي المحيط بإخراج مشروع التطهير السائل الى حيز الوجود ، ملتصقا في ذات الوقت المواكبة الفعلية للمشروع من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء - وكذا من طرف المجلس ، واشراك جميع المتدخلين بمن فيهم ممثلي الساكنة تفادياً لكل الاختلالات والتجاوزات التي شهدتها الشطر الأول من المشروع، كما أعلن انه سيغتنم هاته الفرصة للتنبيه بأن هناك منازل لازالت لم يتم ربطها بشبكة الماء الصالح للشرب بحي المحيط.

احسان كاكا : وتناولت الكلمة النائبة السادسة لرئيس المجلس السيدة احسان كاكا مؤكدة ان سؤالها حول الصرف الصحي ، قد سئمت من طرحه خلال عدة اجتماعات ومناسبات، إذ لم يلق اي جواب مقنع من طرف المسؤولين بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب- قطاع الماء – ، واشارت في هذا السياق الى عدم وجود قنوات الصرف الصحي ابتداء من زنقة تيوغزة ، حيث سيلان المياه العادمة تحت المنازل مما يشكل خطرا محققا على سلامة الساكنة ، خوفا من ان تهوي مساكنها بفعل الرطوبة التي تأثرت بها حيطانها بالكامل ، فضلا عن انتشار الروائح الكريهة والحشرات المضررة بصحة المواطنين، الذين يئسوا بدورهم من عدم الاستجابة لشكاياتهم المتكررة ، وعدم التدخل لتسوية هذا الوضع الكارثي الذي عمر طويلا واستغرق سنين عديدة جعلت غالبية الاسر غير قادرة على تحمل الويلات التي تعيشها بشكل يومي، وحوالت حياتها الى جحيم، اضطر البعض منها الى الرحيل بعيدا ، للبحث عن استئجار منزل ملائم رغم ظروفها المادية القاسية التي لا تسمح بذلك . ومن خلال حديثها أكدت نائبة الرئيس انها في حالة بقاء الوضع على ما هو عليه ، وعدم ايجاد حلول استعجالية لهذا المشكل ، فإن الساكنة المتضررة ستكون مضطرة للجوء الى الاحتجاج لإيصال معاناتها بشكل جماعي الى المسؤولين على قطاع الماء .

رقية بوعبيد : وفي معرض حديثها أشادت النائبة الخامسة لرئيس المجلس السيدة رقية بوعبيد بعمل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب – قطاع الماء – الذي لا ينبغي تبخيسه ، غير أنها اشارت الى ان المدينة تعيش عدة مشاكل على مستوى الصرف الصحي والماء الصالح للشرب، وفي هذا الصدد التمسست الإسراع بإخراج مشروع تحلية المياه الى حيز الوجود نظرا للخصائص المسجل لهاته المادة الحيوية، الذي تعرفه جل احياء المدينة خلال فصل الصيف كحي تمحروشت " الذي عرف انقطاعا للماء لمدة 20 يوما، مما يستدعي التفكير في تدبير عملية توزيعه مستقبلا، كما تطرقت الى غياب قنوات التطهير بزنقة اسكا، فضلا عن وضعية قنوات الصرف الصحي التي تتطلب التجديد وإعادة الهيكلة، دون إغفال انجراف المياه العادمة بالشريط المطل على الواجهة البحرية . هذا وقد طالبت نائبة رئيس المجلس بمعالجة هذه الوضعيات لضمان الجودة بالنسبة للماء الشروب، مع التدبير المعقلن في التوزيع، أملا في صيف دون انقطاعات للماء .

علي الرايس : وتناول الكلمة نائب رئيس لجنة المرافق العمومية والخدمات السيد علي الرايس ذاهبا الى انه يتعين القيام بزيارات ميدانية وإجراء معاينات من أجل الوقوف عن كثر على الاختلالات والمشاكل المطروحة بصدد قطاع الصرف الصحي بالمدينة بكل من حي تمحروشت وحي ادوفقيروحي للامريم، دون نسيان ان هناك بعض الادارات التي لا تتوفر على قنوات التطهير السائل كالمحكمة وادارة الدرك الملكي.

الرئيس : وخلال تناوله الكلمة ثمن رئيس الجلسة عاليا حضور السيد المدير الجهوي للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب- قطاع الماء – أشغال هاته الدورة رغم التزاماته المهنية، مضيفا انه سوف يتم خلال هاته الدورة اجراء تقييم شامل لاتفاقية التدبير المفوض لقطاع التطهير السائل المبرمة ما بين جماعة سيدي افني والقطاع الوصي، ملتصا من المدير الجهوي التفضل بالإنصات الى السادة اعضاء المجلس الذين يتحدثون بكل حرارة حول هذا الموضوع بصفتهم ممثلي المواطنين يحملون همومهم ومعاناتهم المرتبطة بمشكل الصرف الصحي ووضع الكارثي بالمدينة . ونوه رئيس الجلسة في هذا السياق بالجدية التي يتميز بها السيد المدير الجهوي، والتي لن تدع مجالا للشك في مصداقية عمله واستعداده للإجابة عن كافة التساؤلات المطروحة من طرف عموم المجلس الذي عانى الامرين مع المدير الجهوي السابق نتيجة عدم استجابته لدعوات حضور اجتماعات دورات المجلس الخاصة بدراسة القضايا المرتبطة بقطاع الماء والتطهير السائل بالمدينة،

حيث تم في هذا الصدد اخبار السلطات الاقليمية بذلك من أجل العمل على احترام المؤسسة المنتخبة باعتبارها جهازا يمثل المواطنين والمواطنات .

محمّد لاشكر : ثم تدخل عضو المجلس السيد محمّد لاشكر الذي طلب تقديم توضيحات حول التعويضات عن الاتعاب : **peines et soins** - التي الح المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء - اداءها لدى عملية الربط بشبكة الصرف الصحي بحي ادوقفير .

احمد بوفاييم : وتطرق للحديث النائب الثاني لرئيس المجلس السيد احمد بوفاييم منوها بالمجهودات الجبارة التي يبذلها كل من المديرين الجهوي والاقليمي للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء- في تدبير شؤون هذا القطاع الصعب جدا حسب تعبيره، مؤكدا انه سوف لن يتحدث عن تفاصيل هذا الموضوع، لكنه اعرب عن ضم صوته الى صوت اعضاء المجلس الذين اكدوا على ان شبكة الصرف الصحي شبكة مهترئة على مستوى المدينة، وفي ظل هذا الواقع عبر نائب رئيس المجلس عن تفاؤله بقدوم المدير الجهوي وتعيينه كمسؤول على هذا القطاع بالجهة مناشدا اياه العمل سويا من أجل حل كافة المشاكل المطروحة سواء ما يتعلق منها بالماء الشروب او التطهير السائل بالمدينة، التي تعاني الشيء الكثير جراء هذا الوضع، كما عرج النائب الثاني للرئيس على الارقام التي وردت بعرض المدير الاقليمي لقطاع الماء ، ذاهبا الى انها لا تعكس الواقع الحقيقي المعاش وبالتالي ليس لها اي وقع على المدينة بشكل عام، تم تحدث ايضا عن استثمارات المكتب الوطني منذ سنة 2007 الى الآن، حيث اعتبرها استثمارات ضعيفة وهزيلة جدا مقارنة مع الجماعات القروية المجاورة التي انجزت بها استثمارات ضخمة رصدت لها مبالغ جد مهمة .

وقبل انهاء مداخلته ، ركز المتدخل على المعاناة التي تشهدها المدينة خلال فصل الصيف مع الماء الصالح للشرب الذي يعرف حركة سياحية دؤوبة ، وتوافد الزوار من مختلف مدن المملكة، إذ بلغ الأمر خلال صيف هاته السنة لجوء المواطنين الى استعمال ماء البحر لقضاء أغراضهم، وهو ما ليس مقبولا بتاتا حسب رايه .

الرئيس : وتدخل السيد رئيس الجلسة معربا عن أسفه لانسحاب بقية الأعضاء دون ايلاء أية اهمية لهاته النقطة الجوهرية المدرجة بجدول الأعمال ، والتي يفترض بشأنها الإنصات لمداخلة المدير الجهوي للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء - والتي سوف تحمل الإجابات عن تساؤلات السادة اعضاء المجلس المتعلقة بقطاع التطهير السائل بالمدينة، فهذا لا يشرف المدينة ولا يعكس الصورة الحقيقية لتمثيل الساكنة بالمجلس الجماعي كمؤسسة منتخبة على حد قوله .

+ وقبل إعطاء الكلمة للمدير الجهوي للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء - تجدر الإشارة الى انسحاب كاتب المجلس لأسباب قاهرة ، حيث عين رئيس الجلسة عضو المجلس السيد مولاي عبد الله الوجداني للقيام بهاته المهمة والتوقيع على باقي مقررات هاته الدورة .

المدير الجهوي للمكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب - قطاع الماء - :

وفي مستهل حديثه أعرب المدير الجهوي للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء - السيد مصطفى سعدني عن امتنانه العميق لمجلس جماعة سيدي افني، وتشريفه حضور اشغال هاته الدورة من أجل المشاركة في دراسة النقطة المتعلقة بتقييم الاتفاقية المبرمة ما بين الجماعة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء- الخاصة بالتدبير المفوض لقطاع التطهير السائل بمدينة سيدي افني، ذاهبا الى ان هذا اللقاء يعد فرصة للحديث بكل صراحة وواقعية وتقاسم الآراء وتبادل الأفكار حول كل ما يتعلق بهذا القطاع بالمدينة، ولعل ما يشغل بال

المجلس بشأن هذا الملف يعد أمرا طبيعيا على غرار باقي الجماعات التي سبق للمديرية الجهوية ان فتحت فيه نقاشا مستفيضا ومتبادلا مع الأطراف المعنية بالاتفاقية المبرمة في هذا الصدد .

وفي هذا الخضم أوضح المدير الجهوي ان الدولة قد فوضت تدبير قطاع التطهير السائل للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء - سنة 2000، والذي شرع في تفعيله سنة 2002، مضيفا ان المغرب لازال حديث العهد في هذا المجال ، وان مدة 20 سنة من التجربة ليست بالشيء الكثير، وخلال سنة 2005 اعتمدت الدولة برنامج " PNA " البرنامج الوطني للتطهير السائل وخصصت له غلafa ماليا يقدر ب 43 مليار درهم، وهو اعتماد تمكنت بموجبه الدولة الوصول في افق 2020/2015 الى نسبة مهمة من التغطية من حيث الصرف الصحي والربط بالشبكة، وتم توزيع هذا الغلاف المالي على شكل حصص وفقا للمراكز والاطراف المتدخلة في هذا القطاع المتمثلة في الإدارات والجماعات وكذا المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء - ، و اردف قائلا انه لحدود الآن لم يتم بلوغ النتائج المتوخاة، حيث شهدت هاته العملية في بداية الامر اعداد الدراسات التي بموجبها يتم التعرف على الحاجيات على مستوى كل مركز، وعلى هذا الاساس انجزت جميع الأشغال على عدة اشطر بمختلف مدن المملكة ، ولم يسجل اي استثناء مرتبط بإعادة الشبكة على المستوى الوطني، غير انه حسب المدير الجهوي فقد تطلب الامر إضافة شطر آخر حسب الامكانيات المتوفرة ،حيث كانت مدينة سيدي افني من بين هاته الحالات على الصعيد الوطني . وفي سياق متصل ابرز المتحدث ان قطاع التطهير السائل تابع للجماعة ، في حين ان المكتب يقوم بتدبير هذا القطاع بموجب الاتفاقية المحددة نهايتها في غضون سنة 2023، ذاهبا الى ان الجماعة هي الجهة التي تتولى الدفاع عن المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء - لما يعرفه هذا القطاع من صعوبات جمة جعلت الجماعة تفوض تدبيره للمكتب، فضلا عن انه قطاع حساس وفي حاجة الى الاستثمار، كما جاء في تدخلات اغلبية اعضاء المجلس، وفي هذا الصدد اوضح المدير الجهوي ان العجز المسجل على مستوى مدينة سيدي افني بلغ 57 مليون درهم استنادا الى التقارير المالية الواردة بهذا الشأن من لدن المصالح المركزية ، و سيتم العمل على الالتزام بإرسالها الى الجماعة في حالة عدم توصلها بهاته التقارير ، وفي هذا السياق دعا المدير الجهوي الى العمل بشكل جماعي للدفع بهذا القطاع الى الأمام، والبحث عن السيولة التي تعتبر مرتبطا بالفرس حسب اعتقاده، زيادة على ان التصميم المدير هو في طور الإعداد ، ومن خلاله سيتضح مدى الحاجيات المطلوبة، وذلك انطلاقا من برمجة اجتماع مع رئاسة المجلس لإنجاز الدراسات . و اضاف المتحدث انه تم منذ 2019 منع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء - من الاستثمار في التطهير السائل ، نظرا لتسجيله عجز مالي يتراوح ما بين 4 مليار درهم الى 5 مليار درهم، وهذا يعني ان المكتب قد وصل الى حد الافلاس، مما جعل الدولة تفكر في البحث عن شركات جهوية للاستثمار بهذا القطاع . ورغم كل ذلك فهناك مبلغ يقدر ب 20 مليون درهم سيخصص لحل مجموعة من المشاكل في افق الحصول على الحصة المخصصة لمدينة سيدي افني ، والترافع بهذا الشأن سويا : المجلس الجماعي بحكم تمثيلته السياسية ، و المكتب الوطني لقطاع الماء من حيث الإجراءات الإدارية والدراسات ، على غرار ما تم القيام به بمجموعة من المناطق .

وتحدث المدير الجهوي عن التطهير السائل بكل من الثكنة العسكرية وحي ادوفقيير مبررا بهذا الخصوص ان المجانية اصبحت غير واردة و لا يعتد بها من طرف الدولة، فمن الواجب اداء التعويض المرتبط بالأتعاب سواء من طرف الجماعة او من طرف المواطن ، وذلك باعتبارها اموال تعود للدولة ، يتم استخلاصها بواسطة المكتب الوطني للكهرباء والماء - قطاع الماء- دفعة واحدة ، او اعتمادا على التسهيلات في الأداء يمكن ان تصل الى سبع سنوات كما هو معمول به في هذا المجال ، مشيرا في هذا السياق الى ان هاته العائدات تخضع للمراقبة المالية من طرف في

المفتشية العامة للإدارة الترابية والمجلس الجهوي للحسابات . وفي هذا الإطار أكد المدير الجهوي ان المواطن ملزم بالمساهمة لقاء الخدمات المقدمة اليه، وهو ما سيحفزه بان يكون حريصا على المحافظة على المرفق العام . وبالنسبة للمشاكل المطروحة بحي ادوفير والثكنة اوضح المدير الجهوي ان هناك حولا تقنية واقتراحات لتسويتها ، مثل ما تم القيام على مستوى جماعة كلميم، حيث اعتمد في ذلك الحوار البناء وتبادل الجهود والعمل بشكل تشاركي لتجاوز الاختلالات الحاصلة بالقطاع في إطار التدبير اليومي، سيما ان كان الامر يتعلق بتغيير قناة او تجديدها بالنسبة للأحياء التي لا تتوفر على قنوات للصرف الصحي .

وردا على بعض التساؤلات ، ابرز المدير الجهوي انه سيتم بذل الجهود ومضاعفتها بتنسيق مع الجماعة لحل المشاكل المطروحة وتدارك كل النقائص التي سوف تؤثر سلبا على شبكة التطهير السائل بشكل عام، وفي هذا السياق تطرق للحديث عن الادارات التي لا تتوفر على شبكة الصرف الصحي كالمحكمة وادارة الدرك الملكي التي يتعين عليها ايداع طلب في الموضوع، وكذلك الشأن بالنسبة للثكنة العسكرية حيث يتعين على ساكنة هذا الحي ايداع طلبات بشأن ربط منازلهم بالشبكة ولا مانع في ذلك حسب رأيه ، وفقا للإجراءات القانونية المعمول بها في هذا الشأن، وأوضح في هذا المضمار ان الاتعاب التقنية - **peines et soins** - هي بمثابة مساهمة المواطن في الأشغال الأخرى بشكل تضامني، يتم احتسابها بناء على معيار موحد على الصعيد الوطني . وجوابا على تحلية ماء العين أبرز المدير الجهوي ان جلسة فتح الاظرفة المتعلقة بهذا المشروع مرت بدون جدوى، وسيتم نشر الإعلان عن الصفقة من جديد ، كما أفاد ان الشركة المكلفة بإنجاز مشروع محطة تحلية الماء بأكلو لا زالت ملتزمة بإتمام الأشغال التي من المنتظر ان تنتهي قبل نهاية السنة. وبالنسبة للاتعاب التقنية الخاصة بمشروع شبكة التطهير المنجزة بحي ادوفير فهي واردة ، ولا مناص منها ، ويتعين على الجماعة تسديدها طبقا لما هو منصوص عليه بالاتفاقية، ولولا ذلك اقر المدير الجهوي وتحت مسؤوليته الغاءها . وفيما يتعلق بالمشكل الحاصل بحي الثكنة العسكرية فلا بد من عقد اجتماع تقني لإيجاد حل من أجل الربط بالشبكة.

وفي الاخير أكد المدير الجهوي انه يتعين العمل بشكل جماعي بما يخدم الصالح العام اعتمادا على الجدية والارادة للسير قدما من حسن الى احسن، مضيفا ان العلاقات مهمة جدا ، لكن العمل هو اهم حسب رأيه.

الرئيس : وفي معرض حديثه نوه رئيس الجلسة السيد عمر بوفيم بالمداخلة القيمة التي ادلى بها المدير الجهوي للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء- وما تحمله من صداقية وجدية، واستعداد المدير الجهوي للامشروط للحوار حول القضايا والمشاكل التي يعاني منها قطاع التطهير السائل بالمدينة، كما تقدم السيد الرئيس بتشكراته لكل من المدير الإقليمي ورئيسة مركز سيدي افني للماء الصالح للشرب سيدي افني ، وتدخلاتهما في حل المشاكل اليومية كلما دعت الضرورة الى ذلك ، رغم انها تتجاوز في بعض الأحيان اختصاصاتهما المهنية . وأورد السيد الرئيس ان التقارير السنوية لا يتم التوصل بها من طرف القطاع الوصي حسب إفادة المصالح التقنية للجماعة، وهذا ليس تبخيسا لعمل المشرفين على هذا القطاع، وانما لا يعدو كونه خلل خارج عن الإرادة، غير أن هذا لا يمنع من الترافع على مجموعة من الملفات ذات الصلة بقطاع التطهير السائل، كما هو الحال بالنسبة لاتفاقية حي تامحروشت، فيمكن الترافع ايضا بشأن حي الثكنة العسكرية وحي ادوفير وحي العين الذي هو بصدد اعداد وثيقته المتعلقة بالتعمير في اطار اعداد تصميم إعادة الهيكلة .

وعلى الهامش أشار السيد رئيس الجلسة الى انه لا بد من عقد اجتماع تقني خلال الأيام المقبلة بمقر رئاسة المجلس يستدعى اليه كافة أعضاء المجلس قصد طرح الملفات العالقة والتفكير في ايجاد حلول ملائمة لها ، فضلا عن إجراء معاينات ميدانية للوقوف على جوهر كل مشكل على حدة .

وفي الأخير أبرز السيد الرئيس أهمية هذا القطاع ووجوب تحمل المسؤولية لتدبيره سويا بغية التغلب على كل الصعاب التي يمكن ان تعترض عمل الأطراف الموقعة على اتفاقية التدبير المفوض لقطاع التطهير السائل ، والتي عمل المجلس الحالي على إخراجها للنقاش والاطلاع على بنودها، ومدى تفعيلها سيما البند المتعلق بلجنة التتبع التي لم يسبق لها ان انعقدت لمدة 15 سنة مضت، وهو ما جعل المجلس الجهوي للحسابات ان طلب إدراجها كنقطة بجدول الاعمال.

احمد بوفيم : وبدوره قدم النائب الثاني للرئيس شكره للمدير الجهوي لقطاع الماء ، وبمعية طاقمه الإقليمي والمحلي على كل ما يبذلونه من مجهودات، كما اثنى المتدخل على المصادقية التي يتحلى بها المدير الجهوي ، وهو ما يثبت العكس بالنسبة للمدير الجهوي السابق الذي يعاب عليه غياب روح التواصل وعدم جديته في التعامل، فضلا عن تجاهله لدعوات المجالس السابقة لحضور أشغال الدورات التي ادرجت بها دراسة وضعية قطاعي الماء الصالح للشرب والتطهير السائل .

وبعد نقاش مستفيض أحييت هاته النقطة على التصويت.

- **تجدر الإشارة الى ان السادة** : مينة همام – علي الرايس – بوبكر اشو – محمد ازركي – رشيد زكي ، قد انسحبوا قبل التصويت على هاته النقطة .
- **كم يجدر التذكير بانسحاب السادة** : عمار بهوش – عبد الرحمان الراجي – فتيحة بنران- لحسن لكواس - علي بابرياش- الزهرة العود – كلثومة ابو المصالح .
- كما يجدر التذكير بالتحاق السيد عزيز بزايو الى الجلسة عند بداية هاته النقطة ، وانسحابه في الوقت ذاته.

مقرر عدد: 01 بتاريخ 16 دجنبر 2022

النقطة المتعلقة ب : اجراء تقييم عام حول اتفاقية التدبير المفوض المبرمة ما بين جماعة سيدي افني والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء - المتعلقة بالمرفق العمومي للتطهير السائل

➤ ان مجلس جماعة سيدي افني المجتمع في إطار الدورة الاستثنائية المنعقدة يوم 16 دجنبر 2022.

➤ وايضا امقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات .
➤ وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة ب: اجراء تقييم عام حول اتفاقية التدبير المفوض المبرمة ما بين جماعة سيدي افني والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء - المتعلقة بالمرفق العمومي للتطهير السائل .

➤ وبعد اللجوء الي عملية التصويت العلني

➤ وديت ان عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين : 07

- عدد الأصوات المعبر عنها : 07

✓ عدد الأعضاء الموافقين : 07 وهم السادة :

عمر بوفيم -- احمد بوفاييم - رقية بوعبيد - احسان كاكا - مولاي عبد الله الوحداني - محند لاشكر - اشواق الوادي .

✓ عدد الأعضاء الراضين : 00

✓ عدد الاعضاء الممتنعين عن التصويت : 00

يقرر ما يلي:

صادر مجلس جماعة سيدي افني بالإجماع على مراسلة كافة الجهات المعنية من أجل مطالبتها بما يلي :

- تدويد الخدمات لصالح المواطنين والمواطنات .

- موافأة الجماعة بالتقارير المالية والتقنية المتعلقة بالاستغلال .

- تنفيذ كافة بنود اتفاقية التدبير المفوض ودفتر التحملات.

- التعتجيل بانجاز مشروع التطهير السائل بحي تمحروشت والسماح لساكنة حي ادوقفير والثكنة العسكرية

بالربط بالشبكة.

- رفع ملتمس للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب - قطاع الماء- من أجل برمجة تغيير قنوات

الصرف الصحي المهترئة بكافة احياء المدينة .

- التسريع بإخراج المخطط المديرى للتطهير السائل لحيز الوجود.

كاتب الجلسة



مولاي عبد الله الوحداني

رئيس الجلسة

عمر بوفيم
النائب الأول

برقية مرفوعة إلى السدة العالية بالله

بمناسبة اختتام تشغيل الدورة الاستثنائية ليوم 16 و 17 من شهر ربيع الثاني 2022، يتشرف رئيس مجلس جماعة سدي افني،
أصالة عن نفسه، ونيابة عن كافة السيدات والسادة أعضاء المجلس الجماعي، وباسم سكان المدينة أن يرفع إلى
السدة العالية بالله اسمى آيات الولاء والعرفان، مقرونة بخالص عبارات الوفاء وامتثال المتعلق بأهداب
العرش العلوي المجيد، مبتهلين إلى الله عز وجل أن يحفظ مولانا أمير المؤمنين بما حفظ به الذكر الحكيم، والسبع
المثاني، وأن يجعله ذخراً ومللاً لشعبه الفني ويحقق ما يصبوا إليه من نماء وازدهار، وسؤدد وفخر، وأن يقر عين
جلالته بولي العهد المحبوب صاحب السمو الملكي مولاي الحسن، وأن يشد أزره بشقيقه السعيد المولى رشيد وسائر
الدوحة العلوية الشريفة.

إنه سميع مجيب، والسلام على المقام العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته.

خادم الاعتاب الشريفة

رئيس الجلسة

عمر بوفيم

وبعد تلاوة نص البرقية المرفوعة الى الديوان الملكي ، تم
الاعلان عن اختتام اشغال الدورة الاستثنائية المنعقدة يوم 16
دجنبر 2022 على الساعة الثانية عشرة والنصف زوالا من نفس
اليوم والشهر والسنة اعلاه .